Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction des Entreprises Publiques et de la Privatisation

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية المنشآت العامة والخوصصة
قطب تنسيق بنيات التدقيق والبرمجة والدراسات
قسم البرمجة والتعاقد /مصلحة التحليل والتركيب

التقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2024

- ملخص -

يكتسي دور المؤسسات والمقاولات العمومية أهمية بالغة، في السنوات الأخيرة، بفضل انخراطها في المشاريع الاستراتيجية التي أطلقها **جلالة الملك نصره الله**، خاصة، تلك التي تتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية وتوفير تعليم ذي جودة عالية، إضافة إلى المسار الإصلاحي الجديد للمنظومة الصحية وتشجيع الاستثمار الخاص وتوسيع البنيات التحتية وتسريع البرامج الاستراتيجية في كل من قطاعات الماء والطاقة والفلاحة والنقل والخدمات اللوجستية والموانئ والصيد البحري والسياحة والمياه والغابات.

وبالنظر إلى التحديات الاستراتيجية المُرتبطة بطبيعة تدخلات المؤسسات والمقاولات العمومية، فقد تعددت التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية لإعادة هيكلة وإصلاح هذه الهيئات بهدف ضمان ديمومة نماذجها وتحسين حكامتها والرفع من نجاعة أدائها وتدخلاتها.

وفي هذا السياق، حث النموذج التنموي الجديد على ضرورة إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية بالنظر إلى دورها المُهيكل في قطاعات حيوية للتنافسية الوطنية وبالنظر لقدرتها على التدخل على مستويات مختلفة سواء منها القطاعية أو الترابية. ويشترط هذا الإصلاح، وفقا للنموذج التنموي الجديد، تكريس استقلالية هذه الهيئات وتوجيه تدبيرها وفق معايير نجاعة الأداء بالإضافة إلى توضيح دور الوصاية والعمل على الفصل بين المهام الاستراتيجية ومهام التدبير والتقنين.

واستجابة **للتوجيهات الملكية السامية**، خاصة تلك الواردة في **خطاب العرش** بتاريخ 29 يوليوز 2020 والتي دعا من خلالها **جلالة الملك نصره الله** إلى إطلاق إصلاح عميق لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، تم وضع القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية الذي يحدد الأهداف والمبادئ التي يرتكز عليها الإصلاح بالإضافة إلى مختلف التدابير اللازم اتخاذها لتنزيل مضامينه.

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذا الإصلاح في ترشيد حجم المحفظة العمومية، مما سيسمح للدولة بالتركيز على القطاعات الاستراتيجية بالنسبة للاقتصاد الوطني والكفيلة بتحقيق هوامش للتنمية، مع تجنب توجيه الموارد نحو القطاعات ذات أولوية أقل.

وتشمل عمليات إعادة الهيكلة حذف الأنشطة ذات الأثر المحدود أو دمج وتجميع بعض المؤسسات والمقاولات العمومية بهدف إحداث هيئات أكثر فعالية أو تفويت بعض الأنشطة إلى فاعلين خواص مؤهلين بشكل أفضل لتدبيرها بهدف خلق القيمة المضافة وتحفيز الفعالية والابتكار والتقليص من اللجوء إلى الميزانية العامة للدولة.

وقد جاءت **المذكرة التوجيهية لرئيس الحكومة رقم 11/2023 الصادرة بتاريخ 04 غشت 2023** والمتعلقة بإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2024، لتؤكد على الاختيارات التي تهدف إلى تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال مواصلة الجهود المبذولة لتنفيذ **التوجيهات الملكية السامية** ومختلف محاور البرنامج الحكومي، بهدف تمكين بلادنا من خوض مرحلة جديدة في إطار ديناميته التنموية والتطلع لآفاق أوسع فيما يخص الإصلاحات والمشاريع الكبرى التي تروم خدمة المواطنين. وقد تم تحديد التوجهات الكبرى لمشروع قانون المالية برسم سنة 2024 في الأولويات الأربع التالية:

- **تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز وتوطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية؛**
- **مواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية؛**
- **مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية؛**
- **تعزيز استدامة المالية العمومية.**

I. مكونات وأداء المحفظة العمومية

تشكل المحفظة العمومية قاعدة صلبة لنموذج النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا. وتتميز بتنوع مكوناتها، مما يعزز قدراتها على تكريس نجاعة الأداء في أبعادها القطاعية والمجالية وكذلك على المستوى الخارجي.

1. مكونات المحفظة العمومية

تتكون المحفظة العمومية، حتى متم شهر شتنبر 2023، من **272 مؤسسة ومقاولة عمومية** تنشط في قطاعات استراتيجية متنوعة للاقتصاد الوطني:

- **227 مؤسسة عمومية**[1]؛
- **45 مقاولة عمومية ذات مساهمة مباشرة للخزينة**[2].

ومن جهة أخرى، تمتلك بعض المؤسسات والمقاولات العمومية شركات تابعة و/أو مساهمات يبلغ مجموعها **517 هيئة**، منها **53%** مملوكة بأغلبية.

بالإضافة إلى ذلك، فالمحفظة العمومية المذكورة أعلاه، والتي تضم 272 مؤسسة ومقاولة عمومية، لا تأخذ بعين الاعتبار **21 شركة مساهمة تابعة للجماعات الترابية**، يتم مراقبتها وتتبعها على مستوى المحفظة العمومية، وهو نفس العدد المسجل خلال السنة الماضية.

2. المؤشرات الاقتصادية والمالية للمؤسسات والمقاولات العمومية

وفيما يخص المؤشرات المالية لهذا القطاع، حققت المؤسسات والمقاولات العمومية خلال **سنة 2022** ارتفاعا في **رقم المعاملات الإجمالي** حيث انتقل من **285.482 مليون درهم** خلال سنة 2021 **إلى 331.905 مليون درهم** سنة 2022، أي **بتطور** نسبته **16%** بينما عرفت **القيمة المضافة للقطاع تراجعاً** بمعدل **ناقص 14%** حيث انتقلت من **97.164 مليون درهم** سنة 2021 إلى **83.979 مليون درهم** سنة 2022. كما بلغت **نتائج الاستغلال الإيجابية**[3] للمؤسسات والمقاولات العمومية لسنة 2022 ما قيمته **51.478 مليون درهم** مقابل **41.772 مليون درهم** مسجلة برسم سنة 2021، في حين تفاقم مستوى **نتائج الاستغلال السلبية**[1] بنسبة 167%، حيث انتقلت من **ناقص 10.594 مليون درهم** إلى **ناقص 28.336 مليون درهم.**

وفيما يتعلق **بالنتائج الصافية الإيجابية**[1] لسنة 2022، فقد بلغت **34.220 مليون درهم**، مسجلة ارتفاعا نسبته 34% مقارنة بسنة 2021، في حين سجلت **النتائج الصافية السلبية**[1] تفاقماً بنسبة 250%، منتقلة من **ناقص 9.485 مليون درهم** سنة 2021 إلى **ناقص 33.176 مليون درهم** سنة 2022.

وتجب الإشارة إلى أن انخفاض نتائج القطاع برسم سنة 2022 يرجع بالأساس إلى تراجع نتائج المؤسسات والمقاولات العمومية التي تندرج ضمن نطاق التدبير الاستراتيجي، حيث تراجعت نتائج الاستغلال والنتائج الصافية من **31.765 مليون درهم** و**14.703 مليون درهم** برسم سنة 2021، على التوالي، إلى **23.426 مليون درهم وناقص 744 مليون درهم في سنة 2022.**

---

[1] يتعلق الأمر بشخص معنوي خاضع للقانون العام يتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، يُدعى مؤسسة عمومية بموجب القانون الذي أحدثه.
[2] يتعلق الأمر بشركات القانون الخاص التي تملك الدولة رأسمالها مباشرة كليا أو جزئيا.
3 دون احتساب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق المغربي للتقاعد

وتشير توقعات الاختتام برسم سنة 2023 إلى عودة المنحى الإيجابي لمجموع نتائج قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية والذي يعكس تحسن نتائج الاستغلال (**27.435 مليون درهم**) والنتائج الصافية (**12.508 مليون درهم**). وتكرس هذه التوقعات نفس المنحى بالنسبة لهيئات نطاق التدبير الاستراتيجي، حيث يرتقب تحسن نتائج الاستغلال والنتائج الصافية لتستقر في **28.183 مليون درهم و11.308 مليون درهم**، على التوالي.

3. استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية

وبلغت **الاستثمارات** التي أنجزتها المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2022، ما قدره **76.752 مليون درهم** وهو ما يمثل نسبة إنجاز قدرها 77% من التوقعات الأولية وارتفاعا قدره 20% مقارنة بإنجازات سنة 2021 (**64.164 مليون درهم**). ويبلغ حجم التوقعات المُحينة للاستثمارات برسم سنة 2023 حوالي **143.569 مليون درهم**، أي بارتفاع نسبته 2% مقارنة بالتوقعات الأولية لقانون المالية لسنة 2023. ويرجع هذا التعديل إلى التحيينات التي يتم القيام بها في إطار أشغال مناقشة الميزانيات وتوصيات الأجهزة التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية. وبرسم توقعات اختتام سنة 2023، يرتقب إنجاز غلاف استثماري قيمته **89.944 مليون درهم** أي بمعدل إنجاز سيناهز 63% من التوقعات المُحينة.

وتبلغ توقعات استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنوات 2024 و2025 و2026، **ما يناهز 152.013 مليون درهم و123.110 مليون درهم و112.825 مليون درهم، على التوالي.**

4. العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية

ومن جهة أخرى، عرفت العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية تحسنا متواصلاً بحيث انتقلت **موارد الأرباح والمساهمات** المتأتية من هذه الهيئات لفائدة الدولة من **10.711 مليون درهم** سنة 2021 إلى **13.146 مليون درهم سنة 2022**، بينما تبلغ توقعات الاختتام برسم سنة 2023 ما يناهز **16.787 مليون درهم**، وذلك **دون احتساب موارد تفويت الأصول وعائدات الخوصصة** التي تقدر بمبلغ **8.000 مليون درهم** برسم سنة 2023، منها **5.000 مليون درهم** برسم عائدات الخوصصة والتي لن يتم إنجازها نظراً للظرفية غير الملائمة للسوق المالي، بينما تشير التوقعات المُحينة إلى تحقيق **موارد تفويت الأصول** في حدود **2.880 مليون درهم** من أصل توقعات بقيمة **3.000 مليون درهم**.

وبلغت إنجازات الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية برسم الأرباح والمساهمات ما قدره **10.363 مليون درهم** حتى متم **شتنبر 2023**، علما أن توقعات الاختتام لهذه السنة تناهز **16.787 مليون درهم** مقابل **16.464 مليون درهم** كتوقعات أولية.

وبرسم **سنة 2024**، يتوقع أن تبلغ موارد الأرباح والمساهمات المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية ما قدره **15.440 مليون درهم**، مسجلة **تراجعاً نسبته 8%** مقارنة بالتوقعات المحينة لقانون المالية لسنة 2023 (**16.787 مليون درهم**)، علاوة على مبلغ **9.000 مليون درهم** برسم الموارد المتوقعة من عائدات الخوصصة وتفويت الأصول.

وبالنسبة **للإعانات الممنوحة من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية**، فقد بلغ مجموع هذه التحويلات المالية **55.879 مليون درهم** خلال سنة 2022، منها 51% مخصصة لتكاليف التسيير و33% للاستثمار و16% برسم الزيادة في الرأسمال. وتبلغ توقعات سنة 2023 ما يناهز **65.139 مليون درهم، تم إنجازها بنسبة 66%** حتى نهاية شهر شتنبر 2022.

II. المؤسسات والمقاولات العمومية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد

أدى السياق الدولي الذي اتسم بتوالي الأزمات واستمرار التوترات الجيوسياسية، إلى ضغوط قوية على النمو الاقتصادي العالمي، بفعل تأثير تفاقم أسعار المواد الأولية وعدم استقرار الأسواق المالية واضطراب سلاسل الإمداد والتوريد.

وينضاف إلى ذلك، بالنسبة لبلادنا، استمرار مشكلة الإجهاد المائي، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الماء وإطلاق برامج جد مكلفة لتوفير الموارد المائية.

وقد كان لهذه التطورات تداعيات متباينة على المؤسسات والمقاولات العمومية، خاصة **المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب** الذي تأثرت وضعيته المالية بشكل أكثر حدة، حيث سجل عجزاً مالياً مرتفعاً بفعل تفاقم أسعار المحروقات واللجوء المكثف إلى مصادر المياه ذات تكلفة عالية (تحلية مياه البحر).

ومن أجل ضمان استمرارية خدمات الماء الصالح للشرب والكهرباء، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لدعم هذين القطاعين وذلك في إطار مذكرة تفاهم تم إبرامها بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب خلال شهر نونبر 2022.

وفيما يخص **قطاع النقل الجوي**، تطمح الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية، بعد ثلاث سنوات من تراجع أنشطتها، إلى انتعاش حركة الطيران بشكل متواصل بعد أن بلغت نسبة 92% عند نهاية أبريل 2023، مقارنة بمستوى الرواج الذي حققته الشركة خلال سنة 2019 وهو ما يفتح آفاقاً واعدة أمام الشركة لإطلاق مخطط تنميتها وتعزيز أسطولها.

ومن جهته وبعد الأزمة الصحية التي استمرت تداعياتها لمدة سنتين، نجح **المكتب الوطني للمطارات** في استعادة توازناته المالية بعد استرداد مستوى أنشطته بنسبة مرتفعة بلغت 96% من إنجازات فترة ما قبل الأزمة الصحية.

أما فيما يتعلق **بالمكتب الوطني للسكك الحديدية والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب**، فعلى الرغم من استعادة أنشطتهما بمستويات تقارب تلك المُسجلة خلال سنة 2019، إلا أن وضعيتهما المالية لا تزال تعرف اختلالاً هيكلياً تحت تأثير ارتفاع خدمة تسديد الديون التي تمت تعبئتها لتمويل البنيات التحتية، حيث ارتفع حجم هذه الديون إلى مستويات لا تتناسب مع نماذج هذه الهيئات.

وفيما يخص **الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية** ، تُبين حصيلة الإنجازات المرتبطة بالإجراءات التي تم الالتزام بها، ارتفاع عدد المنخرطين الجدد برسم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض حتى نهاية شتنبر 2023، إلى 14,1 مليون مستفيد من مجموع 22 مليون كهدف أولي مع الإشارة إلى الصعوبات التي تمت مواجهتها فيما يخص التواصل مع المستفيدين وتحيين المعلومات الخاصة بهم.

بالإضافة إلى ذلك، يعمل **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** على تسريع الجهود والإجراءات اللازمة لتحقيق هدف تعميم التعويضات العائلية لفائدة 7 ملايين طفل من أجل إنجاز هذا الهدف في الأجل المُحدد له ابتداء من نهاية سنة 2023. وينطبق الأمر نفسه على الالتزامات المرتبطة بتوسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد لفائدة 5 ملايين شخص من الساكنة النشيطة وتعميم التعويض عن فقدان الشغل الذي سيتم تفعيله في أفق سنة 2025.

وتجدر الإشارة إلى أن ورش تعميم الحماية الاجتماعية سيعرف تطورات جذرية على إثر **التوجيهات الملكية السامية** الواردة في الخطاب الملكي الذي وجهه جلالته إلى أعضاء البرلمان بتاريخ 13 أكتوبر 2023 والذي أعطى من خلاله **جلالة الملك نصره الله تعليمات سامية** لتفعيل **برنامج الدعم الاجتماعي** المباشر ابتداء من نهاية سنة 2023، حيث لن يقتصر هذا البرنامج على التعويضات العائلية فقط، بل سيشمل أيضا بعض الفئات الاجتماعية التي تحتاج إلى المساعدة.

وفيما يخص **الحد من تأثيرات الإجهاد المائي**، تقوم المؤسسات والمقاولات العمومية المتدخلة في قطاع الماء، خصوصا **المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ووكالات الأحواض المائية والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والفاعلين على مستوى التوزيع**، بدور مهم في تنزيل وتنفيذ مخططات العمل المتعلقة بمحاربة آثار الجفاف وندرة المياه وتنفيذ مختلف الأوراش المرتبطة بها والتي تندرج ضمن البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي للفترة 2020-2027، الذي تم وضعه وفقاً **للتوجيهات الملكية السامية**. وتنخرط هذه الهيئات في تنفيذ م كونات هذا البرنامج الذي يهم أساساً، مشاريع نقل المياه وإنشاء وحدات لتحلية مياه البحر وإعادة استخدام المياه العادمة المُعالجة وإطلاق الحملات المتعلقة بترشيد استهلاك المياه، فضلا عن تسريع البرامج الرامية إلى تحسين مردودية شبكات توزيع المياه وتطوير أنظمة الري.

ومن جهته، أطلق **المكتب الشريف للفوسفاط** برنامجا طموحا بكلفة إجمالية قدرها **23.500 مليون درهم**، مخصصة، أساسا، لبناء عدة وحدات لتحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه العادمة المُعالجة.

وبالنسبة لقطاع الطاقة، تمت إعادة توجيه مخططات عمل كل من **الوكالة المغربية للطاقة المستدامة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب** بهدف ملاءمتها مع أهداف استراتيجية التحول الطاقي وتقليص التبعية الطاقية لبلادنا وذلك من خلال تسريع إنجاز المشاريع التي أطلقها **صاحب الجلالة نصره الله**، والمتعلقة بتطوير الطاقات المتجددة لتصل حصتها في باقة إنتاج الطاقة الكهربائية إلى 52% في سنة 2030 والتي من المرتقب تحقيقها في أفق سنة 2027، بينما سترتفع هذه الحصة إلى أكثر من 60% في سنة 2030.

وفي نفس الإطار، ووفقا **للتوجيهات الملكية السامية**، يجري العمل حاليا على وضع خارطة طريق ستحدد عرض المغرب لتنمية قطاع الهيدروجين الأخضر.

ويواصل **المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن** مخططه التنموي الذي يهدف إلى الشروع في استغلال المناجم المكتشفة للغاز الطبيعي وتطوير شبكة نقل الغاز الطبيعي بهدف المساهمة في تسريع الانتقال إلى مزيج طاقي منخفض الكربون والذي من شأنه أن يمكن من مواجهة تقلبات إنتاج الطاقات المتجددة وبالتالي تكثيف إنتاج الطاقة المعتمدة على مصادر مستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق الدراسات والمشاورات من أجل تقويم النماذج المالية لكل من **الوكالة المغربية للطاقة المستدامة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب**، وإعادة تموقعهما وفقاً لأهداف تسريع تنزيل الاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقي.

وفي مجال التكوين المهني، يواصل **مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل** تنفيذ خارطة الطريق التي وضعها المكتب، والتي ترتكز أساساً على المراجعة العميقة للائحة التخصصات وتأهيل العرض في مجال التكوين وإحداث جيل جديد من مراكز التكوين على شكل **مدن للمهن والكفاءات**.

وفيما يتعلق **بمدن المهن والكفاءات**، تم افتتاح الوحدات الخاصة بأربع جهات (سوس- ماسة، العيون-الساقية الحمراء والشرق والرباط-سلا-القنيطرة) في حين تم الانتهاء من أشغال إنجاز مدن المهن والكفاءات لثلاث جهات (بني ملال-خنيفرة، طنجة-تطوان-الحسيمة والدار البيضاء-سطات) والتي من المنتظر أن تكون جاهزة خلال الموسم المدرسي 2023-2024. وقد بلغت الالتزامات المالية في إطار هذا البرنامج، ما قدره **4.046 مليون درهم** أي 79% من التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج.

وفيما يتعلق بدعم المقاولة، وبهدف تكثيف الإجراءات التي تمكن من الاستفادة من التمويل، قامت الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولة بإحداث منصة رقمية مُخصصة لربط التواصل بين حاملي المشاريع والأبناك. وعلى صعيد الإنجازات، مكن نشاط الشركة خلال سنة 2022، من تعبئة حجم **قروض** بلغ **47.600 مليون درهم** لتغطية 83.300 عملية، منها 68.800 لفائدة المقاولات الصغيرة جداً والمتوسطة و**14.500** لفائدة الأشخاص الذاتيين. وتناهز توقعات **الاختتام لسنة 2023**، مستوى **التزام إجمالي** يعادل **30.218 مليون درهم**.

من جانبه، ومنذ الانطلاقة الفعلية لمهامه في دجنبر 2022، قام **صندوق محمد السادس للاستثمار** باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع استراتيجيته التنموية ومخطط عمله، حيث تمت صياغة مضمونهما تماشياً مع الأولويات الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار الخاص وتعزيز السيادة الوطنية في قطاعات الطاقة والغذاء والماء.

ويتمحور مخطط الصندوق، بشكل أساسي، حول التمويل المشترك مع القطاع الخاص للمشاريع الكبرى التي تهدف إلى تعزيز السيادة الوطنية في القطاعات الأساسية والمساهمة في رأسمال المقاولات التي تتولى تنفيذ المشاريع ذات الأولوية من خلال الصناديق الفرعية التي سيعهد تسييرها إلى شركات تدبير حيث يجري حاليًا تقييم طلب إبداء الاهتمام لاختيار هذه الشركات. كما يهدف مخطط الصندوق إلى دعم مشاريع البنيات التحتية من خلال مواءمة هيكلتها مع أفضل المعايير المعمول بها كإجراء استباقي للاستجابة لمتطلبات المستثمرين ومؤسسات التمويل. ويطمح الصندوق لإنجاز حجم استثمار قدره **120 مليار درهم** خلال الفترة 2023-2026.

وفيما يتعلق بالقطاع الفلاحي، تواصل المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية تنزيل مضامين استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030"، والتي تتعلق مكوناتها الرئيسية بتجميع الأراضي الفلاحية وبمشاريع الشراكة مع القطاع الخاص حول الأراضي الفلاحية للدولة، وتشجيع استثمار الشباب في المجال الفلاحي والعمل على تحسين مناخ الاستثمار الفلاحي.

وفي هذا الإطار، تساهم المؤسسات والمقاولات العمومية المتدخلة في هذا القطاع، عبر مواءمة مخططات عملها، في تكثيف والرفع من إنتاجية القطاع. وهكذا، ورغم الضغوط المرتبطة بالإجهاد المائي وندرة الموارد المائية، فقد بلغت صادرات قطاع الفلاحة والمواد الغذائية سنة 2022، ما قدره **81.236 مليون درهم** مقابل **69.891 مليون درهم** سنة 2021، أي بزيادة قدرها 16,2% مما يجعل هذا القطاع يحتل المرتبة **الثالثة من بين مصادر العملة الصعبة** بعد قطاعي الفوسفاط والسيارات.

وتجدر الإشارة إلى أنه وحتى متم سنة 2022، بلغت المساحة الإجمالية للأراضي التي تشملها مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ما يناهز 116.970 هكتار، منها ثلاثة مشاريع جديدة تم إنجازها خلال سنة 2022، من بينها مشروع تحلية مياه البحر للاستعمال الفلاحي في الري بالداخلة (5.200 هكتار).

وفيما يتعلق بقطاع السياحة، فقد سجلت سنة 2022 نتائج متميزة لهذا القطاع وذلك بفضل الإنجاز التاريخي لأسود الأطلس بمونديال قطر وكذا بفضل التنسيق الاستباقي للجهود بين كافة مكونات المنظومة السياحية وهو ما مكن من استرجاع مستويات النشاط المحققة قبل الأزمة الصحية.

في هذا الإطار، كثف **المكتب الوطني المغربي للسياحة** من جهوده من أجل استئناف النشاط السياحي بنجاح عبر تكريس ركائز الترويج للمغرب كوجهة سياحية، مما مكن من استرجاع حجم النشاط الذي تم تسجيله سنة 2019 بنسبة هامة.

هكذا، وخلال سنة 2022، استقبل المغرب **ما يزيد عن 10,8 مليون سائح**، أي بزيادة قدرها **192%** مقارنة بسنة 2021 وبانخفاض نسبته ناقص 16% مقارنة بسنة 2019، في حين بلغت عائدات القطاع **91 مليار درهم** مسجلة ارتفاعا بنسبة 166% مقارنة بسنة 2021 و16% مقارنة بسنة 2019.

وبخصوص قطاع الفوسفاط، فإن المجمع الشريف للفوسفاط يتطلع إلى آفاق استراتيجية طموحة ترتكز على إرساء التنمية المستدامة والانتقال إلى إنتاج خال من الكربون. ويهدف البرنامج الأخضر 2023-2027 الذي رُصد له غلاف مالي قدره **130 مليار درهم** إلى تعزيز التموقع الاستراتيجي للمجمع في قطاع الأسمدة المستدامة من خلال استشراف آفاق جديدة للنمو مع تعزيز قدراته التنافسية.

وعلى مستوى النتائج المالية وإثر الارتفاع القوي لأسعار المنتجات الفوسفاطية المسجل سنة 2022 جراء الضغوطات التضخمية المرتبطة بالأزمات الدولية، فقد حقق المجمع خلال سنة 2022 رقم معاملات قياسي بلغ **114.574 مليون درهم** مسجلا ارتفاعا قدره 36% مقارنة بالسنة المالية السابقة، علما أن مجموع صادرات الفوسفاط ومشتقاته انتقل من **79.638 مليون درهم** سنة 2021 إلى **111.068 مليون درهم** سنة 2022.

III. تفعيل الإصلاح العميق لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية

تتواصل الإجراءات المتعلقة بإصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية طبقا للتوجيهات الملكية السامية خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 10 أكتوبر 2018 بشأن إعادة هيكلة بعض المؤسسات العمومية ذات الرهانات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى من أجل ضمان استدامة نماذجها الاقتصادية والمالية ووضع أسس تطورها المستقبلي من خلال إعادة تركيز أنشطتها على مهامها الأساسية.

بخصوص تفعيل **صندوق محمد السادس للاستثمار** عقد هذا الأخير اجتماعين لمجلس إدارته خلال شهري دجنبر 2022 ومارس 2023. كما قام باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع استراتيجيته التنموية ومخطط عمله الذي يتمحور، بشكل أساسي، حول التمويل المشترك مع القطاع الخاص للمشاريع الكبرى التي تهدف إلى تعزيز السيادة الوطنية في القطاعات الأساسية والمساهمة في رأسمال المقاولات التي تتولى تنفيذ المشاريع ذات الأولوية من خلال الصناديق الفرعية التي سيعهد تسييرها إلى شركات تدبير حيث يجري حاليًا تقييم طلب إبداء الاهتمام لاختيار هذه الشركات. كما يهدف مخطط الصندوق إلى دعم مشاريع البنيات التحتية من خلال مواءمة هيكلتها مع أفضل المعايير المعمول بها كإجراء استباقي للاستجابة لمتطلبات المستثمرين ومؤسسات التمويل.

أما فيما يتعلق بتنزيل **القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية** فقد سُجل تقدم ملحوظ على مستوى إعداد النصوص التطبيقية وتفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية وتنفيذ عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية.

هكذا، ومن أصل أربعة **نصوص تشريعية** منصوص عليها في القانون-الإطار سالف الذكر، يجري وضع اللمسات الأخيرة على اثنين منها بالتشاور مع الأطراف المعنية. وتخص هذه النصوص مشروع إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية ومشروع نظام الخوصصة، في حين يتم حاليا إنجاز دراسة بخصوص النص الثالث المتعلق بإحداث هيئة مركزية تتولى القيام بتصفية المؤسسات والمقاولات العمومية. وفيما يخص النص الرابع، فيتعلق الأمر بالقانون رقم 40.22 القاضي بتحديد عدد المتصرفين المستقلين وشروط ومسطرة تعيينهم في الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية والذي تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 17 يوليوز 2023.

وفيما يخص **النصوص التنظيمية** والبالغ عددها خمسة نصوص، فقد تم نشر مرسومين يتعلق أولهما بتحديد شروط وكيفيات تعيين ممثلي الدولة في الأجهزة التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية والثاني بتحديد شروط وكيفيات تعيين الأعضاء المستقلين في الأجهزة التداولية للمؤسسات العمومية ومبالغ وكيفيات صرف التعويضات الممنوحة لهم. ويتعلق مشروع المرسوم الثالث بالعلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية، والذي تم إدراجه في مسطرة المصادقة، في حين يجري العمل على إنهاء المرسوم الذي يتم بموجبه المصادقة على ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية والذي يوجد قيد الصياغة النهائية. ويوجد مشروع المرسوم الخامس والمتعلق بتقييم الملك العام للدولة الموضوع رهن إشارة المؤسسات والمقاولات العمومية قيد الإعداد.

وبخصوص **الوكالة الوطنية**، فقد باشرت ممارسة مهامها منذ انعقاد الاجتماع الأول لمجلسها الإداري بتاريخ 12 دجنبر 2022. وتواصل إنجاز الدراسة التي أُسندت إلى مكتب خبرة خارجي والمتعلقة بإرساء سياسة مساهماتية للدولة والتي تستلزم المصادقة عليها من طرف المجلس الحكومي وفقا للتوجهات الاستراتيجية التي سيعتمدها المجلس الوزاري طبقا للمادة 49 من الدستور.

وفيما يخص **عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية**، أسفرت المشاورات التي تم إجراءها عن إعداد خارطة طريق تهدف إلى إعادة تحديد حجم المحفظة العمومية وتعزيز النماذج الاقتصادية للمؤسسات والمقاولات العمومية وتحسين نجاعة أدائها والرفع من أثر تدخلاتها. حيث تم إعطاء الأولوية لقطاعات الطاقة والنقل واللوجستيك وكذا بعض القطاعات الأخرى (القطاع السمعي البصري والألعاب والبناصيب الوطني) أو مؤسسات ومقاولات عمومية ذات رهانات كبرى (الشركة الوطنية للنقل الجوي ومجموعة التهيئة العمران وبريد المغرب). ويتم إعداد هذه العمليات وفق مقاربة جماعية وفي إطار تشاركي بهدف معالجة كافة المخاطر والإشكاليات التي تعوق تحقيق النتائج ومشاريع التنمية التي يطلقها مختلف الفاعلين.

كما يتم حاليا القيام **بعملية تدقيق استراتيجي** لثلاث مؤسسات عمومية تتدخل في قطاع التنمية الاجتماعية وهي وكالة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التعاون الوطني ومكتب تنمية التعاون، حيث يتم تنفيذ هذه الدراسة من طرف مكتب خبرة من أجل تحديد النموذج التنظيمي والمؤسساتي الأمثل لضمان نجاعة أكثر للسياسات العمومية في قطاع التنمية الاجتماعية، مع الحرص على تقليص اللجوء إلى الميزانية العامة للدولة.

IV. تعزيز التآزر بين القطاعين العام والخاص والمساهمة في تحسين مناخ الأعمال

لقد تم خلال شهر يوليوز 2023 عرض مشروع **الميثاق المغربي لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية** للمشاورات العمومية من قبل اللجنة الوطنية لحكامة المقاولة، علما أن هذا الميثاق قد تم إعداده بالتشاور مع الأطراف المعنية والهيئات المرجعية في مجال الحكامة. وتمت إحالة النسخة الجديدة للميثاق على اللجنة الوطنية لحكامة المقاولة للموافقة عليه، وذلك بعد أخذ بعين الاعتبار لأهم الملاحظات التي تم التوصل بها، في أفق إدراجه في مسطرة المصادقة والنشر وفقاً للمادة 38 من القانون-الإطار رقم 50.21 المذكور أعلاه.

وفيما يخص **العلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية** وطبقا للمادة 36 من القانون-الإطار رقم 50.21 السالف الذكر، تمت إحالة الصيغة النهائية لمشروع المرسوم الذي تحدد بموجبه الحالات التي يتعين فيها إبرام عقود برامج بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية، إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 20 أبريل 2023. كما تم وضع دليل منهجي جديد للتعاقد من أجل ملاءمته مع الأولويات الجديدة، خصوصا اعتماد التقييم الاستراتيجي المُسبق لتوضيح الأهداف المتوخاة ومخططات العمل المتضمنة في العقود، وكذا لتوضيح أدوار والتزامات ومسؤوليات الأطراف المتعاقدة وهيكلة العقد في إطار نهج شامل يرتكز على

تطوير النموذج الاقتصادي والمالي للمؤسسة أو المقاولة العمومية والارتقاء بأدوات تسييرها وحكامتها وقيادتها إلى أفضل المعايير، فضلاً عن استهداف الجوانب المتعلقة بإعادة الهيكلة وتعزيز أوجه التآزر والتكامل.

وفيما يخص إشكالية **آجال الأداء**، تتواصل المجهودات من أجل إرساء منحى إيجابي في تطور آجال الأداء بين المقاولات الخاصة. وفي هذا الإطار وبناء على التقدم المحرز في تقليص آجال الأداء للقطاع العمومي، تم اتخاذ تدابير مبتكرة من خلال الآلية الجديدة للعقوبات المالية المطبقة على المقاولات التي لا تحترم آجال الأداء القانونية وفقا للقانون رقم 69.21 المتعلق بإرساء هذه الآلية والقاضي بتعديل القانون 15.95 المتعلق بمدونة التجارة، الذي تم نشره خلال شهر يونيو 2023 . وتجدر الإشارة إلى أن منشوراً لوزارة الاقتصاد والمالية قد تم نشره خلال شهر يوليوز 2023 لدعوة المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية إلى احترام مضامين القانون السالف الذكر والعمل على ملاءمة أنظمتها المعلوماتية ومنظومة تدبيرها بهدف تنزيل أفضل لهذا القانون.

وفيما يتعلق بتنفيذ الإطار القانوني الجديد المنظم لعقود **الشراكة بين القطاعين العام والخاص**، وبعد نشر القانون رقم 46.18 القاضي بتعديل وتتميم القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال شهر مارس 2020، تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع النصوص التطبيقية المنصوص عليها في هذا القانون والتي تشكل شرطاً لدخوله حيز التنفيذ. ويتعلق الأمر بتعديل قرار تعيين أعضاء اللجنة الوزارية المكلفة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص والذي تم إدراجه في مسطرة المصادقة. كما تم إنهاء صياغة مشروع قرار يتعلق بكيفيات التأهيل المسبق للمرشحين المهتمين بتنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وسيتم إدراجه عما قريب في مسطرة المصادقة. وستمكن هذه النصوص التطبيقية اللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص من إطلاق أشغالها تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة من خلال مهامها الرئيسية المتمثلة في حصر التوجهات العامة ووضع استراتيجية وطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحديد برنامج وطني لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأخيرا وفيما يخص ورش **التحول الرقمي**، فإنه وفقاً للاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، تم إعداد خارطة طريق تهدف إلى رقمنة الأنشطة العملياتية خاصة تلك المتعلقة بممارسة المراقبة المالية، فضلا عن تبسيط مساطر التدبير. وبالإضافة إلى استكمال إنجازات سنة 2022، فإن هذه التدابير تروم اعتماد التوقيع الإلكتروني على مستوى المساطر ذات الأولوية في أفق سنة 2026 وذلك بتشاور متواصل مع المؤسسات والمقاولات العمومية وأخذا بعين الاعتبار التحديات التي يفرضها ورش إصلاح هذا القطاع.